Distr.
LIMITED

E/ESCWA/ECW/2009/Technical Paper.1
30 July 2009
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

الحالة الاجتماعية والاقتصادية للمرأة الفلسطينية في الفترة 2006-2009

ملاحظة: إن الآراء المعبّر عنها في هذه الوثيقة هي آراء الكاتب ولا تعبّر بالضرورة عن وجهات نظر الإسكوا.

تشير النقطتان (..) إلى عدم توفر بيانات كافية.
يشير الهلالان إلى أن الأرقام سلبية، ما لم يُذكر خلاف ذلك.
قد يختلف المجموع الفعلي للأعداد والنسب المئوية عن المجموع المذكور بسبب تدوير الأرقام.

09-0280

المحتويات

الصفحة

- موجز تنفيذي ..... •

الفصل

أولاً- الإطار السياسي 1

ألف- الحالة السائدة منذ عام 2006: مجتمع منكشف على الأخطار يتعرض للهجمات 1
باء- الأوضاع على أرض الواقع في الفترة 2007-2009 2
جيم- الحرب في غزة 3

ثانياً- السكان 5

ألف- حجم السكان، والهيكل العمري، وتوزيع السكان 5
باء- حجم الأسرة 6
جيم- معدلات الخصوبة 6

ثالثاً- الظروف الاقتصادية 7

رابعاً- اليد العاملة 8

ألف- المشاركة في القوى العاملة 8
باء- البطالة 10
جيم- الفجوة بين أجر الرجل وأجر المرأة 11

خامساً- الفقر والمساعدات 12

ألف- آثار الفقر 12
باء- الخدمات الاجتماعية والرعاية الاجتماعية 15
جيم- انعدام الأمن الغذائي 16
دال- التعليم 17
هاء- الرعاية الصحية 18
واو- انعدام الأمن المائي 19

المحتويات (تابع)

الصفحة

سادساً- المشاركة السياسية 19

سابعاً- الحقوق القانونية وحقوق الإنسان 22

المراجع 26

قائمة الجداول

1- ضحايا وأضرار الحرب في غزة 4

2- الدخل السنوي للفرد، مقارنة بأرقام عام 1999 7

3- معدلات المشاركة في القوى العاملة ومعدلات البطالة لدى الأشخاص في سن الـ 15عاماً وما فوق حسب مكان العمل والمنطقة ونوع الجنس، 2008 11

4- معدلات الفقر حسب المنطقة، 2004 و2007 12

5- مجموعة مختارة من نفقات السلطة الفلسطينية من الميزانية العادية، 2005 15

قائمة الأطر

1- الأضرار اللاحقة بالفلسطينيين 3

2- أثر تفاقم الفقر في فلسطين 13

3- تدهور الحالة الصحية، 2005-2008 18

قائمة الأشكال

1- المشاركة في القوى العاملة حسب الجنس، 2007 8

2- توزيع الوظائف المهنية حسب الجنس 9

3- توزيع الرجل والمرأة في مراكز صنع القرار في الحكومة 21

4- توزيع الرجل والمرأة في مراكز صنع القرار في المنظمات غير الحكومية 22

موجز تنفيذي

تستعرض هذه الدراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة الفلسطينية، وتركز على إعمال حقوق المرأة وتحقيق التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية في فلسطين.

ويستعرض الجزء الأول التغيرات التي طرأت منذ عام 2007، عندما أصدرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) دراسة سابقة حول هذا الموضوع[1]. وتحدد مجموعة معقدة من العوامل الداخلية والخارجية حالةَ السكان في فلسطين. وهم يعانون من النتائج المباشرة للاحتلال، مثل الإجهاد البدني والعاطفي على المستوى الشخصي، وتدني مستويات التنمية الاقتصادية والمشاركة السياسية على مستوى المجتمع. وقد ارتفع عدد الوفيات نتيجة للصراع بشكل حاد خلال الفترة موضوع البحث، وستتناول الدراسة آثار هذا الارتفاع فيما بعد. وقد أسفر الاحتلال القائم والصراع المستمر عن استمرار اعتماد السكان المتزايد على المساعدات الخارجية لتلبية احتياجاتهم الأساسية. وجاء تقسيم الضفة الغربية وقطاع غزة، وتقييد التمويل المقدم بشروط متزايدة، ليلقيا أعباء أكبر على عاتق الشعب الفلسطيني عموماً والمرأة الفلسطينية خصوصاً.

ويتناول الجزء الثاني من الدراسة الاتجاهات الديمغرافية السائدة. فبالمقارنة مع البلدان الأخرى الأعضاء في الإسكوا، لا تزال معدلات الخصوبة في فلسطين مرتفعة، ولم تسجل غير انخفاض طفيف جداً في السنوات الأخيرة. ولا يزال الأطفال والشباب يشكلون شريحة كبيرة من مجموع السكان، ما يعرض التنمية لتحديات إضافية.

وفي معرض تحليلها لمشاركة المرأة في القوى العاملة والاقتصاد، تخلص الدراسة إلى أن هذه المشاركة ما زالت على مستويات منخفضة، مقارنة بسائر البلدان من المنطقة ومن خارجها. وتشير الدراسة كذلك إلى التفاوت بين مستويات مشاركة المرأة في الضفة الغربية، وهي مستويات مرتفعة، ومشاركة المرأة في غزة، وهي الأكثر تضرراً من الفارق بين الرجل والمرأة. ويتركز عمل المرأة الفلسطينية في قطاعي الخدمات والتعليم، ولا تزال السلطة الفلسطينية المصدر الرئيسي لفرص العمل المتاحة لها[2].

ويكشف تحليل البيانات المتصلة بالفقر الفجوة الآخذة بالاتساع بين الضفة الغربية وقطاع غزة. ففي حين انخفضت معدلات الفقر في الضفة الغربية في عام 2007، ارتفعت هذه المعدلات في غزة التي كان نصف سكانها يعيشون تحت خط الفقر، والتي كانت المعونة الغذائية والمساعدات الدولية تؤدي فيها دوراً متزايد الأهمية في بقاء السكان على قيد الحياة.

غير أن الدراسة تشير كذلك إلى عدد من التطورات الإيجابية التي تشهدها المرأة في قطاعي التعليم والصحة. وتظهر البيانات أنه بالرغم من تفاوت نوعية التعليم المتاح للمرأة في فلسطين عموماً، إلا أن معدلات حصولها على التعليم ومشاركتها فيه تسجل ارتفاعاً متزايداً. وبالفعل، تشكل النساء النسبةَ الكبرى

(1) Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA). 2007. *Social and Economic Situation of Palestinian Women 2000-2006*. E/ESCWA/ECW/2007/Technical Paper.1.

(2) أنشئت السلطة الفلسطينية بموجب إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الفلسطينية (المعروف أيضا باتفاقية أوسلو). وقد أُطلقت عليها في البداية تسمية السلطة الوطنية الفلسطينية، ثمّ باتت تُعرف لاحقا بتسمية السلطة الفلسطينية. وتتولّى السلطة الفلسطينية إدارة الأراضي الخاضعة لسيطرتها.

من الطلاب في الجامعات المحلية والكليات، لكن حصتهن في الهيئات التعليمية في هذه المؤسسات لا تزال قليلة. ويواجه القطاع الصحي أيضاً عدداً من التحديات. فقد انخفضت معدلات وفيات الأطفال في الضفة الغربية، لكنها ارتفعت في غزة، وما زال نظام توفير الرعاية الصحية يتطلب الكثير من التحسينات.

وتبحث الدراسة بالتفصيل مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وتتوصل إلى نتائج مشجعة في هذا الصدد. فحصة المرأة في الحياة السياسية سجلت ارتفاعاً كبيراً منذ عام 2006، إذ ازداد عدد البرلمانيات والمدعيات العامات والقاضيات، ما عزز نفوذ المرأة في مجموعة من مجالات صنع القرار.

وتخلص الدراسة إلى سلسلة من التوصيات الموجهة إلى صانعي القرار، تغطي مجموعة واسعة من الإصلاحات القانونية والمؤسسية ضمن إطار سياسة اقتصادية واجتماعية مقتَرحة تراعي الفوارق بين الجنسين، وتتسم بالشمول، وتخلق بيئة مؤاتية للمشاركة، وتطبق على نحو متكامل، وتعود بالنفع على الفئات الاجتماعية جميعاً.

أولاً- الإطار السياسي

ألف- الحالة السائدة منذ عام 2006: مجتمع منكشف على الأخطار يتعرض للهجمات

ألقت الانتخابات البرلمانية التي شهدتها فلسطين في 25 كانون الثاني/يناير 2006 أعباءً اقتصادية واجتماعية إضافية على كاهل السكان المحاصرين فعلاً. فبالإضافة إلى أعباء الاحتلال، أمعن المجتمع الدولي في إثقال كاهل الفلسطينيين، من خلال تقييد المعونات والمساعدات الإنمائية المقدمة لهم بالشروط، ما تسبب بأزمة اقتصادية. وتفاقم الحال بفعل النزاع المسلح الناتج عن تصاعد التوتر بين الفصائل الفلسطينية الرئيسية، كما بفعل العمليات العسكرية التي تشنها إسرائيل في قطاع غزة. غير أن حدة العنف الإسرائيلي-الفلسطيني في قطاع غزة تراجعت بشكل واضح في أواخر عام 2006، بعد أن اتفق على وقف لإطلاق النار في 26 تشرين الثاني/نوفمبر، لكن النزاع بين الفصائل الفلسطينية تأجج.

بلغت التوترات بين الفصائل الفلسطينية الرئيسية حد المواجهة المسلحة في كانون الأول/ديسمبر 2006، واستمرت طوال عام 2007، ولم تتخللها إلا فترات قليلة ووجيزة من وقف إطلاق النار. وأسفرت أعمال العنف والصراعات الداخلية في عام 2007[3] عن مصرع 490 فلسطينياً (36 في الضفة الغربية و454 في قطاع غزة) وإصابة 726 2 غيرهم (25 في الضفة الغربية و519 2 في قطاع غزة)[4]. وفي أعقاب احتدام أعمال العنف التي كادت تتحول إلى حرب أهلية بين الفلسطينيين في قطاع غزة، دعت المملكة العربية السعودية القادة الفلسطينيين الى مكة المكرمة، حيث توصلوا إلى اتفاق وقعوه في 8 شباط/فبراير 2007 لوضع حد للعنف بين الفصائل وتشكيل حكومة وحدة وطنية. وساهم كل من الاتفاق وتشكيل الحكومة في تهدئة الأوضاع، بالرغم من أن الحكومة الجديدة اصطدمت بمهام صعبة جداً، منها الأزمة المالية، واستعادة القانون والنظام، ووقف إطلاق الصواريخ على إسرائيل. غير أن الاقتتال الداخلي اندلع مجدداً بين الفصائل في أيار/مايو وحزيران/يونيو 2007، لا سيما في قطاع غزة. وتمكنت حركة حماس من احتلال عدد من المؤسسات العامة ومباني قوى الأمن في غزة يوم 17 حزيران/يونيو 2007. وعمد رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية إلى حل حكومة الوحدة الوطنية، وعين حكومة انتقالية من التكنوقراط في الضفة الغربية، وأعلنت منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية أن الحكومة في قطاع غزة غير شرعية. وفي الوقت نفسه، أعلن الرئيس الفلسطيني حالة الطوارئ في الضفة الغربية، وأطلق خطة أمنية لتحقيق الاستقرار في المنطقة. وبدأ تنفيذ هذه الخطة لاحقاً في نابلس وجنين والخليل. وقدم المجتمع الدولي دعمه للحكومة المؤلفة حديثاً، كما استأنف تعامله مع السلطة الفلسطينية وتقديم المساعدات المالية لها. وبدأت إسرائيل أيضاً بتحويل العائدات الفلسطينية المحتجزة، واستأنفت تنفيذ التحويلات الشهرية العادية. بالرغم من ذلك، كانت السلطة الفلسطينية بحلول منتصف عام 2007 لا تزال تواجه أزمة مالية خطيرة، إذ سجلت عجزاً في الموازنة يفوق 700 مليون دولار، وبقيت متأخرة عن سداد ديونها التي بلغت قيمتها 1.3 مليار دولار.

---

(3) وفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، تتضمن الآثار غير المباشرة للنزاع والعنف الإصابات الناجمة عن العنف بين الفصائل المتناحرة أو داخل الأسرة الواحدة، والمظاهرات الداخلية ضد الصراع/الاحتلال، وقتل من يعتقد أنهم متعاملون مع إسرائيل. United Nations OCHA-oPt, 2008, Protection of Civilians summary data tables: reports to the end of October 2008.

(4) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2008.

وفي 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2007، عقدت الولايات المتحدة الأمريكية مؤتمراً في أنابوليس، شاركت فيه نحو 40 دولة، منها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وعدد من الدول العربية والاتحاد الروسي. وفي حين تعهدت الأطراف الحاضرة بتقديم التبرعات، لم تتحقق إنجازات ملموسة في هذا الصدد منذ ذلك الحين.

وعقد المؤتمر الدولي للمانحين للدولة الفلسطينية في باريس في 17 كانون الأول/ديسمبر 2007. وعرضت خلاله السلطة الفلسطينية خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية للفترة 2008-2010، والتي تتضمن إطاراً مالياً لسنوات ثلاث. وتعهد المانحون على أساس هذه الخطة بالتبرع بمبالغ كبيرة لدعم الميزانية وتمويل التنمية. وبلغ مجموع الالتزامات 7.7 مليار دولار (تعهد الاتحاد الأوروبي بتقديم 3.4 مليار دولار منها)، للمساهمة في تسديد النفقات المتكررة للفلسطينيين، وبناء المؤسسات، وتحقيق انتعاش اقتصادي على مدى ثلاث سنوات. ومنذ الإعلان عن تلك الالتزامات، طرأ تحسن طفيف على الأوضاع المعيشية في الضفة الغربية، لكن الأوضاع المعيشية في قطاع غزة استمرت في التدهور.

باء- الأوضاع على أرض الواقع في الفترة 2007-2009

في وقت كتابة هذه الدراسة في مطلع عام 2009، كانت الضفة الغربية لا تزال تخضع لسيطرة الجيش الاسرائيلي، والسلطة الفلسطينية تمارس سلطة محدودة في عدد قليل من المناطق، لكنها استمرت في تولي مسؤولية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي الفترة 2007-2008، استمرت مصادرة الأراضي، وهدم المنازل، وبناء المستوطنات. ووضع نحو 580 حاجزاً على الطرق في الضفة الغربية، ما أدى إلى تقسيم المنطقة إلى أكثر من 240 منطقة منفصلة بعضها عن بعض، كما خُصصت طرق عديدة لاستخدام الجيش الاسرائيلي والمستوطنين الاسرائيليين حصراً. وفُصلت القدس تماماً عن بقية الضفة الغربية، وكان كثيرون من سكانها يعيشون خارج المدينة أو في جيوب يحيط بها جدار الفصل.

وفي مطلع عام 2009، كان بناء الجدار قد ألحق الضرر بـ 46 في المائة من الأراضي في الضفة الغربية وأكثر من 000 675 فلسطيني في 149 مركزاً سكنياً. وكان ما لا يقل عن 15 مجتمعاً محلياً (تضم أكثر من 000 44 نسمة) يعيشون في جيوب يحيط بها الجدار. وكانت جميع المعابر الحدودية تخضع للسيطرة الاسرائيلية، ولم يكن مسموحا للفلسطينيين باستخدام المطار في رفح أو الميناء البحري في غزة. واستمرت إسرائيل منذ الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة في 12 أيلول/سبتمبر 2005 في التأثير على الوضع في قطاع غزة عبر وسائل متنوعة، منها فرض إغلاق تام على المنطقة[5].

(5) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية للعام 2006، ما هو أبعد من الندرة: القوة والفقر وأزمة المياه العالمية، 2006.

الإطار 1- الأضرار اللاحقة بالفلسطينيين(*)

- منذ انطلاقة الانتفاضة الثانية في عام 2000 وحتى 30 أيلول/سبتمبر 2008، قتلت القوات الإسرائيلية 282 4 فلسطينياً، منهم 974 طفلاً؛
- منذ عام 1967، قامت إسرائيل باحتجاز أو سجن نحو 000 700 فلسطيني، أي خمس السكان الفلسطينيين الذين يعيشون في المناطق المحتلة؛
- في منتصف كانون الأول/ديسمبر 2008، كان في السجون الإسرائيلية 000 11 سجين سياسي فلسطيني، بينهم 350 قاصراً و62 امرأة؛
- في الفترة بين 28 أيلول/سبتمبر 2000 و30 تشرين الثاني/نوفمبر 2008، صادرت إسرائيل 687 25 هكتاراً من الأراضي ودمرت 740 7 هكتاراً؛
- بحلول نهاية حزيران/يونيو 2008، صادرت إسرائيل 929 4 هكتاراً من أراضي الضفة الغربية لبناء الجدار؛
- في عام 2008، فرضت اسرائيل قيوداً على سفر الفلسطينيين على طول 293 كيلومتراً من الطرق في الضفة الغربية، وحظرت عليهم السفر على طول 137 كيلومتراً؛
- بحلول تموز/يوليو 2008، شهدت الضفة الغربية 71 حظر تجول، ما حد من حركة الفلسطينيين ومن قدرتهم على الوصول إلى الموارد؛
- منذ عام 1987، هدمت القوات الاسرائيلية أو دمرت 300 4 منزل فلسطيني ومبان عديدة أخرى، ما جعل آلاف الفلسطينيين بلا مأوى؛
- وفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كان نحو 760 475 مستوطناً اسرائيلياً يعيشون على أراض مصادرة في الضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية) في عام 2007، بينما يقدر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية - الأراضي الفلسطينية المحتلة عددهم بـ- 450 ألفاً. وتضم الضفة الغربية، باستثناء القدس، ما لا يقل عن 120 مستوطنة مصرح بها و100 مستوطنة غير مصرح بها؛
- في 9 تموز/يوليو 2004، أصدرت محكمة العدل الدولية حكماً بأن بناء الجدار يتعارض مع القانون الدولي. وسيكون الجدار عند الانتهاء من بنائه قد أدى فعلياً إلى ضم 12 في المائة من أراضي الضفة الغربية؛
- يبلغ استهلاك الفرد اليومي من المياه حوالى 63 لتراً في الضفة الغربية ونحو 140 لتراً في غزة، بينما يبلغ الاستهلاك في إسرائيل ثلاثة أضعاف. ويعود ذلك مباشرة إلى سيطرة إسرائيل الفعلية على الموارد المائية، مع أن معظم خزانات المياه الجوفية إما موجودة في الضفة الغربية أو تتغذى منها.

(*) البيانات مقتبسة من *Palestine Monitor*، 2009.

جيم- الحرب في غزة

أدت الأوضاع السائدة إلى اندلاع المواجهات وأعمال العنف مراراً وتكراراً في قطاع غزة، آخرها الحرب التي اندلعت في مطلع عام 2009 واستمرت لأكثر من ثلاثة أسابيع وأسفرت عن مقتل 440 1 فلسطينياً وإصابة 380 5 آخرين، وعن خلق واقع جديد على الأرض: تعميق الشعور بالانفصال بين

الضفة الغربية وقطاع غزة؛ وتكريس الصدع السياسي من خلال تقوية كيانين سياسيين متنافسين؛ وزيادة التحديات التي تواجهها شرعية كل من السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية. في المقابل، يبدو أن حماس اكتسبت شرعية أكبر لدى الفصائل الفلسطينية وفي الأوساط العربية وحتى لدى بعض الحكومات في المنطقة.

كانت وطأة الحرب في قطاع غزة ثقيلة على المدنيين خصوصاً: كان 431 قتيلاً (30 في المائة) من الأطفال و114 قتيلاً (8 في المائة) من النساء. والجدير بالذكر أن هذه الأرقام لا تشمل من فقدوا حياتهم كنتيجة غير مباشرة للحرب، مثل انعدام فرص الحصول على الرعاية الصحية اللازمة. وكان 872 1 جريحاً (35 في المائة) من الأطفال و800 جريح (15 في المائة) من النساء[6]. وقد تضرر نحو 48 في المائة من مرافق الرعاية الصحية الـ 122 التي شملها تقييم منظمة الصحة العالمية[7]. فقد دُمر مركزان صحيان بالكامل، ودُمر أو تضرر جزئياً 15 مستشفى و41 مركزاً للرعاية الصحية الأولية، ودُمرت أو تضررت جزئياً 29 سيارة إسعاف.

وأشار تقرير أصدرته منظمة الصحة العالمية في عام 2008 حول الأوضاع في غزة إلى تردي حالة شبكة مياه الشرب ومعالجة مياه الصرف الصحي، وهو أمر يحد من فرص الحصول على مياه الشرب، وقد يؤدي، ما لم يعمل المعنيون على معالجته، إلى أزمة بيئية. ويعزو التقرير هذه النتائج إلى عدم توفر كميات كافية من الوقود في محطات الضخ، وسوء صيانة هذه المحطات بسبب قلة الفرص المتاحة للحصول على قطع الغيار، ووقف معالجة مياه الصرف الصحي. وعليه، وكما يوضح التقرير، "يعاني ثلث السكان من نقص إمدادات المياه في الصيف. أما في قطاع غزة، فليس لدى أكثر من ثلث السكان نظام صرف صحي. ولا يزال حوالى 134 76 أسرة، أي 12.2 في المائة من العائلات، محرومة من مياه الشرب الآمنة"[8].

الجدول 1- ضحايا وأضرار الحرب في غزة

القتلى الفلسطينيون	1 440
القتلى من الأطفال	431 (30 في المائة من مجموع القتلى)
القتلى من النساء	(8 في المائة من مجموع القتلى)
الفلسطينيون الجرحى	5 380
الجرحى من الأطفال	1 872 (35 في المائة من مجموع الجرحى)
الجرحى من النساء	800 (15 في المائة من مجموع الجرحى)
المرافق الصحية المتضررة أو المدمرة	48 في المائة من مراكز الرعاية الصحية التي شملها تقييم منظمة الصحة العالمية
المنازل المتضررة أو المدمرة	14 000
مكاتب المنظمات غير الحكومية المتضررة أو المدمرة	31
الآبار المدمرة	10

المصدر: من إعداد الإسكوا، استناداً إلى بيانات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2009.

(6) OCHA. 2009. *Field Update on Gaza from the Humanitarian Coordinator*. Jerusalem: OCHA.

(7) World Health Organization (WHO). 2009. *Health Situation in Gaza, 4 February 2009.* Available at: http://www.who.int/hac/crises/international/wbgs/sitreps/gaza_4feb2009/en/index.html.

(8) منظمة الصحة العالمية، الأحوال الصحية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل، ج 62/وثيقة معلومات/1، 14 أيار/مايو 2008، ص 14.

وتقدر شركة الكهرباء الفلسطينية قيمة الأضرار التي لحقت بشبكة الكهرباء بفعل العمليات العسكرية الأخيرة بأكثر من 10 ملايين دولار. وحتى قبل اندلاع النزاع، كانت احتياطيات الشركة من قطع الغيار على وشك النفاد نتيجة للحصار المفروض على غزة منذ 18 شهراً. ولا تزال مختلف أنحاء غزة تشهد فترات مبرمجة وغير مبرمجة من انقطاع التيار الكهربائي.

لقد أدت حرب عام 2009 إلى صعوبات أخرى غير تلك التي لا زال سكان قطاع غزة يعانون منها منذ عقدين من الزمن. وفاقم تردي الأحوال المعيشية العراقيل أمام إقامة دولة فلسطينية محتملة قابلة للحياة. ويستدعي هذا الواقع إقدام الجهات المعنية المحلية والإقليمية والدولية على التحرك لحل القضايا التي تواجهها المنطقة، ولا سيما الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي.

ثانياً- السكان

ألف- حجم السكان، والهيكل العمري، وتوزيع السكان

تلعب إحصاءات السكان والاتجاهات الديمغرافية وأنماط الأسر المعيشية دوراً هاماً في تبيان المنظور الجنساني الذي تنطوي عليه المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الاستراتيجية، إذ أنها لا تعطي فكرة عامة عن الفجوة بين المرأة والرجل في المجتمع الفلسطيني فحسب، بل تمكن أيضاً من توقع الاتجاهات السكانية المستقبلية والتحديات التي قد تفرضها هذه الاتجاهات في ضوء تدهور الوضع السياسي والاقتصادي[9].

نُظم التعداد السكاني الثاني للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة في عام 2007، ونُشرت نتائجه في عام 2008. ووفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تشير النتائج الأولية إلى أن مجموع عدد السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة هو 646 761 3 نسمة، منهم 107 345 2 نسمة (62.3 في المائة) في الضفة الغربية و539 416 1 (37.7 في المائة) في قطاع غزة. ويشكل سكان المدن 53.1 في المائة، وسكان الريف 31 في المائة، والمقيمون في مخيمات اللاجئين 15.9 في المائة.

ويتميز المجتمع الفلسطيني بعنصر الشباب. فوفقاً للمسح الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في عام 2007، كانت أعمار 44.1 من السكان أقل من 15 سنة[10]، مقارنة بـ 47 في المائة في عام 1997. ويدعو هذا الوضع للقلق، إذ يدل على ارتفاع معدل النمو السكاني، الذي بلغ 2.8 في المائة في عام 2007، وكذلك ارتفاع معدل الخصوبة.

وبالرغم من أن أعمار 2.9 في المائة فقط من السكان في فلسطين تفوق سن الـ 65 سنة، لا يزال معدل الإعالة الاقتصادية مرتفعاً، وقدره 6.13. وبطبيعة الحال، سيكون لهذه الأرقام، في ضوء ارتفاع

(9) ما لم يُذكر خلاف ذلك، أُخذت البيانات الواردة في هذا القسم من: السلطة الوطنية الفلسطينية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المؤتمر الصحفي الأول حول الأوضاع الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني في نهاية العام 2006 (حصاد 2006)، رام الله؛ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007، كراس المؤتمر الصحفي لإعلان النتائج الأولية للتعداد (السكان، المباني، المساكن، والمنشآت)، شباط/فبراير 2008، رام الله.

(10) السلطة الفلسطينية الوطنية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المرأة والرجل في فلسطين، قضايا وإحصاءات، 2008 (العدد الثالث)، رام الله، ص 25.

معدلات البطالة وقلة فرص العمل، تأثير بالغ على الظروف المعيشية للأسر الفلسطينية[11]. وفي النصف الثاني من عام 2007، بلغ عدد السكان الفلسطينيين في سن العمل 000 226 2 نسمة، أي حوالى 55 في المائة من مجموع السكان. غير أن حجم القوة العاملة لم يزد عن 941 013 1 نسمة، ولم يبلغ عدد العاملين الفعليين سوى 000 720 شخص[12].

ومن بين السكان الفلسطينيين عدد كبير من اللاجئين المسجلين، يشكلون نحو 41 في المائة من السكان. وتقدِّر وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) أنه كانت الضفة الغربية وقطاع غزة في كانون الأول/ديسمبر 2007 تضم نحو 449 664 1 لاجئاً (أي ما نسبته 26 في المائة من السكان في الضفة الغربية، وحوالى 65 في المائة من السكان في قطاع غزة). غير أن أعداداً متزايدة من الفلسطينيين غادرت هرباً من التوترات السياسية وبحثاً عن ظروف معيشية أكثر استقراراً. ويعمل عدد من المهاجرين في أكثر القطاعات إنتاجية. وقد تناول النقاش العام مؤخراً مسألة تدفق ذوي المهارات إلى الخارج، ما سيضعف أسس التنمية في المستقبل.

باء- حجم الأسرة

تراجع متوسط حجم الأسرة من 6.4 أفراد في عام 1997 إلى 5.8 أفراد في عام 2007. ولا يزال هذا المتوسط في قطاع غزة حيث يبلغ 6.5 أعلى منه في الضفة الغربية حيث يبلغ 5.5 أفراد. وبينما انخفض هذا المتوسط بنسبة 8.3 في المائة في الضفة الغربية منذ عام 1997، لم يتراجع سوى بنسبة 5.8 في المائة في قطاع غزة[13]. ويغلب طابع الأسرة النووية على المجتمع (80.7 في المائة في الضفة الغربية و73 في المائة في قطاع غزة) أكثر من الأسرة الممتدة (15 في المائة في الضفة الغربية و24.5 في المائة في قطاع غزة)[14].

ويترأس الرجل 90 في المائة من الأسر الفلسطينية، بينما لا تترأس المرأة سوى 10 في المائة منها. والنسبة هي نفسها تقريباً في الضفة الغربية وقطاع غزة.

جيم- معدلات الخصوبة[15]

لا تزال معدلات الخصوبة في فلسطين من أعلى المعدلات في العالم، مع أن أحدث البيانات تشير الى أنها آخذة بالتراجع. وفي عام 1997، بلغ معدل الخصوبة 6.04 ولادات لكل امرأة (5.6 في الضفة الغربية

---

(11) المرجع نفسه.

(12) UNRWA. 2008. *Prolonged Crisis in the Occupied Palestinian Territory: Socio-economic Developments in 2007 (Report No.3). Gaza.* Gaza: UNRWA. Page 26.

(13) من إعداد الإسكوا، استناداً إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. وسيجري تعديل هذه البيانات فور نشر الأرقام النهائية.

(14) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المرأة والرجل في فلسطين، قضايا وإحصاءات، 2008 (العدد الثالث)، رام الله، ص 46.

(15) المرجع نفسه.

و6.9 في قطاع غزة). غير أن هذا المعدل تراجع بحلول عام 2007 بنسبة 18 في المائة تقريباً، ليبلغ 4.6 في الضفة الغربية، وبنسبة 23 في المائة تقريباً، ليبلغ 5.3 في قطاع غزة. وهذا الانخفاض دليل على حدوث تغير كبير في الأنماط الاجتماعية، إذ أنه يشير إلى أن الاتجاهات السائدة منذ وقت طويل بدأت تتغير وأن حملات التوعية وخدمات تنظيم الأسرة بدأت تؤتي ثمارها.

ثالثاً- الظروف الاقتصادية[16]

تميزت الفترة الممتدة من أواخر عام 2000 بانكماش الاقتصاد الكلي، وتراجع مستويات الدخل، وارتفاع معدلات البطالة والفقر. ويعاني الاقتصاد الفلسطيني من تدهور كبير، ولا يزال يعتمد بالكامل على سوق العمل الإسرائيلية. وقد تضرر الاقتصاد كثيراً بفعل تبدل سياسة المانحين إثر الانتخابات التشريعية في كانون الأول/يناير 2006، ففي كثير من الحالات أدى تراجع المساعدات الخارجية على العجز عن تسديد رواتب موظفي القطاع العام. ويقدر أن عائدات الحكومة الفلسطينية انخفضت في الفترة بين 2005 ونهاية عام 2006 بنسبة 71 في المائة، في حين تراجع الإنفاق الحكومي بنسبة 36 في المائة. غير أنه يمكن القول أن الضرر الأكبر يتمثل في الضعف البنيوي للقطاع الخاص، الذي تشير إليه بيانات الناتج المحلي الإجمالي. وقد باتت تعزيز القطاع الخاص أكثر أهمية في ضوء تراجع فرص العمل في سوق العمل الإسرائيلية، والطبيعة غير المستدامة للعمل في القطاع العام.

الجدول 2- الدخل السنوي للفرد، مقارنة بأرقام عام 1999

السنة	النسبة المئوية للدخل السنوي للفرد في عام 1999 (1609.7 دولار أمريكي)
2000	92
2001	82
2002	73
2003	80
2004	82
2005	85
2006	79
2007	74
2008[*]	71.3

المصدر: من إعداد الإسكوا، استناداً إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008.

(*) السلطة الوطنية الفلسطينية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فلسطين في أرقام، 2001، رام الله.

لا تزال الأزمة التي تواجه السلطة الفلسطينية منذ السنوات الأخيرة شديدة جداً. فقد تراجع مجموع مواردها المالية بنسبة 40 في المائة تقريباً، من 2.1 مليار دولار في عام 2005 إلى 1.3 مليار دولار في عام 2006. وهذا التراجع هو نتيجة لتجميد المساعدة المباشرة التي كان العديد من المانحين يقدمونها، وقيام إسرائيل بتجميد إيرادات المقاصة المستحقة للجانب الفلسطيني. وخفضت المصارف التجارية عدد القروض التي تقدمها إلى السلطة الفلسطينية، نظراً إلى احتمال مقاضاتها في الخارج. وفي الوقت نفسه، استمرت فاتورة الأجور بالارتفاع حتى تجاوزت بحلول مطلع عام 2007 قيمة الإيرادات، بما فيها تلك التي كانت اسرائيل تحجز عليها، وبلغ العجز المالي بحلول عام 2006 نحو مليار دولار. ونتيجة لذلك، تراكمت

(16) المرجع نفسه.

متأخرات المرتبات وغيرها من النفقات ومدفوعات معاشات التقاعد المترتبة على السلطة الفلسطينية لتبلغ 900 مليون دولار. وخلال عامي 2006 و2007، لم يتلقّ موظفو الحكومة سوى حوالى 50-60 في المائة من دخلهم المعتاد[17]. وترافق تراجع الاستثمارات الخاصة مع الانخفاض في مستويات الدخل والاستهلاك، وزادت المساعدة الإنسانية بنسبة 56 في المائة.

وتأثرت التجارة والعمالة سلباً بفعل الإغلاق المتزايد للمعابر والحدود الدولية. وفي الربع الأول من عام 2007، لم يُفتح معبر رفح الواقع بين غزة ومصر سوى خلال 27 في المائة من الساعات المقرر رسمياً فتحه فيها، ولم يُفتح معبر كارني، وهو نقطة العبور التجارية الرئيسية بين غزة واسرائيل، خلال أي من الساعات المقرّرة لفتحه. وتوقفت حركة العمال عبر معبر إيريز إلى إسرائيل بالكامل منذ انتخابات عام 2006[18].

ولم يُحرز أي تقدم فيما يتصل بإنشاء ميناء بحري أو مطار، أو بإقامة صلة وصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة. وبالرغم من الوعود بتخفيف القيود المفروضة على الحركة في الضفة الغربية، لم تشهد حرية تنقل الفلسطينيين أي تحسّن يُذكر، بل استمر عدد العراقيل أمام الحركة في الضفة الغربية في الارتفاع، وذلك وفقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

رابعاً- اليد العاملة

ألف- المشاركة في القوى العاملة[19]

أشار أحد المسوح التي أجراها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني[20] إلى أن معدل المشاركة في القوى العاملة في فلسطين ارتفع من 38.1 في المائة في عام 2002 إلى 41.9 في المائة خلال الربع الثالث من عام 2007 (ارتفع هذا المعدل من 40 إلى 44.1 في المائة في الضفة الغربية، ومن 34.4 إلى 38.0 في المائة في قطاع غزة في الفترة نفسها).

الشكل 1- المشاركة في القوى العاملة حسب الجنس، 2007

(17) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المرأة والرجل في فلسطين قضايا وإحصاءات، 2008.

(18) المرجع نفسه.

(19) المرجع نفسه، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

(20) المرجع نفسه، ص 46.

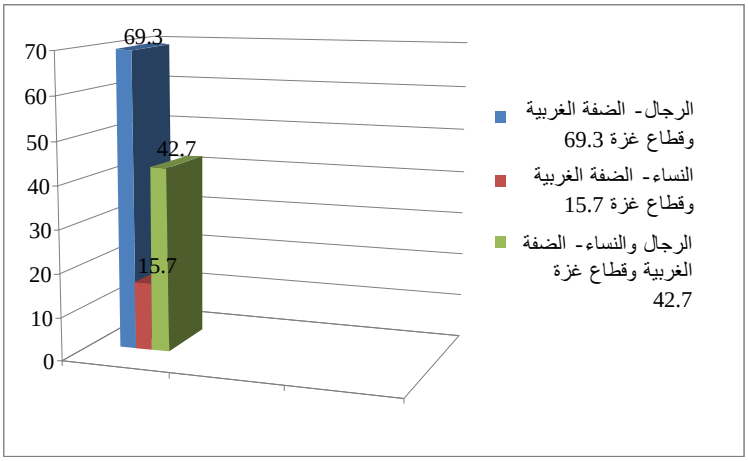

المصدر: من إعداد الإسكوا، استناداً إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008.

وفي الفترة بين عام 1999 ونهاية عام 2008، انخفضت نسبة مشاركة الرجل في القوى العاملة من 70.7 إلى 67.3 في المائة، في حين ارتفعت نسبة مشاركة المرأة من 12.3 إلى 15.0 في المائة. وتفاوتت هذه المعدلات بين الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ بلغت 68.3 في المائة للرجال و16.7 في المائة للنساء في الضفة الغربية، و65.4 و11.7 في المائة، على الترتيب، في قطاع غزة.

والعلاقة واضحة بين مشاركة المرأة في القوى العاملة والتعليم في فلسطين، إذ لا يشارك سوى 11.1 في المائة من النساء الأميات في القوى العاملة، مقابل 40 في المائة من النساء اللواتي تابعن تحصيلهن العلمي طوال 13 سنة أو أكثر. وفي المقابل، لا يشكل التعليم عاملاً أساسياً في مشاركة الرجل في القوى العاملة[21].

ووفقاً لتعداد عام 2007، يشارك 67.7 في المائة من الرجال الذين يبلغون من العمر 15 سنة وما فوق في القوى العاملة، في حين لا يشارك فيها سوى 5.7 في المائة من النساء في هذه الفئة العمرية. وهذا الواقع هو انعكاس مباشر لحقيقة أن 53.3 في المائة من النساء غير النشطات اقتصادياً لا يعملن خارج المنزل بسبب عملهن داخل المنزل، على حد قولهن. وفي المقابل، يُعتبر هذا الواقع سبباً لعدم مشاركة 0.3 في المائة فقط من الرجال في النشاط الاقتصادي.

ومعظم العاملين في جميع المهن هم من الرجال. وتبدو الفجوة بين الرجل والمرأة واضحة جداً في المصانع وأماكن العمل التي تعتمد على الآلات، وفي الحرف اليدوية، والخدمات، والمبيعات، والعمل المتخصص في قطاع الزراعة ومصائد الأسماك، والعمل التشريعي، والإدارة، وجميعها مجالات يغلب عليها الرجال. وفي المقابل، تمثل النساء 53.1 في المائة من الممرضين، و45 في المائة من الصيادلة، و16.9 في المائة من أطباء الأسنان، و12.1 في المائة من الأطباء و11.2 في المائة من المحامين. ويبلغ تمثيل المرأة مستويات مرتفعة كذلك في المهن الكتابية والفنية والمهنية.

الشكل 2- توزيع الوظائف المهنية حسب الجنس

(21) المرجع نفسه، ص 100.

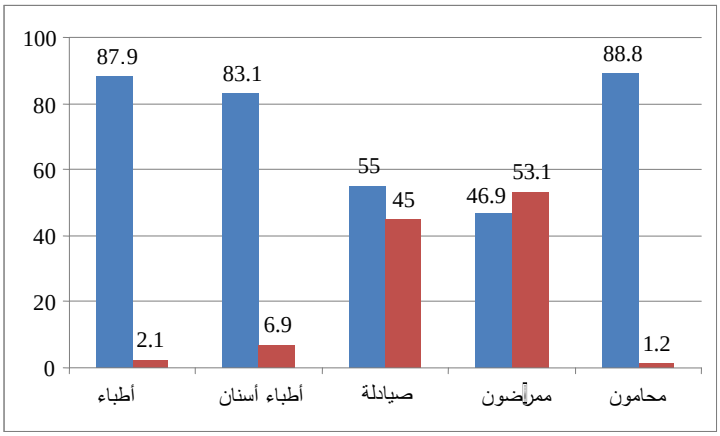

المصدر: من إعداد الإسكوا، استناداً إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المرأة والرجل في فلسطين، قضايا وإحصاءات، 2008.

توجد المرأة بكثافة أيضاً في قطاع الخدمات (46.2 في المائة، مقارنة بـ 33.2 في المائة للرجال) والزراعة (36 في المائة، مقابل 10.8 في المائة للرجال)، بينما يكاد انخراطها في المهن التي دأبت التقاليد على اعتبارها مهناً للرجال يبلغ مستويات لا تُذكر. فنسبة 0.2 في المائة فقط من النساء تعمل في قطاع البناء، مقابل 13.5 في المائة من الرجال. وتعمل نسبة 0.4 في المائة من النساء في قطاع النقل، مقابل 6.9 في المائة من الرجال[22]. ووفقاً لإحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانت النسبة الأعلى من النساء العاملات في عام 2008 تتركز في القطاع الخاص (76.3 في المائة) أو القطاع العام (22.7 في المائة)، في حين لم يعمل سوى 1 في المائة في اسرائيل أو في المستوطنات، مقابل 65.2 في المائة و23.5 في المائة و11.3 في المائة للرجال، على الترتيب[23].

باء- البطالة

ارتفع معدل البطالة في فلسطين من 23.5 في المائة في عام 2005 إلى 27.9 في المائة في عام 2008. والفجوة بين الضفة الغربية (19.8 في المائة) وقطاع غزة (44.8 في المائة) واسعة (25 في المائة)، مع أن البطالة في الضفة الغربية ترتفع إلى 22.4 في المائة إذا استثنيت منها مدينة القدس. وتفوق معدلات البطالة لدى الرجال (29.1 في المائة) معدلات البطالة لدى النساء (22.5 في المائة). والفجوة واسعة بين معدلات البطالة لدى الجنسين في الضفة الغربية (21.0 في المائة للرجال و14.9 في المائة للنساء)، مقابل 45.1 و42.9 في المائة في غزة، على التوالي.

وترتبط البطالة ارتباطاً وثيقاً بمجموعة متنوعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية، كالتالي:

- معدلات البطالة لدى اللاجئين (31.0 في المائة) أعلى منها لدى غير اللاجئين (25.8 في المائة)؛

(22) المرجع نفسه، ص 102.

(23) المرجع نفسه، ص 108.

- تبلغ البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة أعلى مستوياتها في المناطق الريفية، إذ تصل إلى 23.6 في المائة في المناطق الريفية في الضفة الغربية، وإلى 53.1 في المائة في المناطق الريفية في قطاع غزة، مقابل 18.1 في المائة في المناطق الحضرية في الضفة الغربية و47.4 في المائة في المناطق الحضرية في غزة. ويبين الجدول 3 معدلات البطالة لدى اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة؛

- يعاني 59.2 في المائة من النساء غير المتزوجات و62.6 في المائة من الرجال غير المتزوجين في قطاع غزة من البطالة، مقابل 22.8 في المائة و27.8 في المائة على التوالي في الضفة الغربية؛

- ترتبط البطالة كذلك ارتباطاً وثيقاً بالسن، وهي تصيب الشباب أكثر بكثير من غيرهم. وتبلغ معدلات البطالة 43 في المائة لدى الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و19 سنة، و41.1 في المائة لدى من تتراوح أعمارهم بين 20 و24 سنة، و30.1 في المائة لدى من تتراوح أعمارهم بين 25 و29 سنة. غير أن معدل البطالة لدى جميع الفئات العمرية الأخرى يبلغ أقل من 22 في المائة؛

- أما أعلى معدلات البطالة لدى جميع الفئات العمرية وبين النساء والرجال، فتسجلها النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 20 و24 عاما (46.1 في المائة، مقابل 39.7 في المائة لدى الرجال في الفئة العمرية نفسها). وتسجل النساء في الفئة العمرية 25-29 عاماً معدلات بطالة أعلى من الرجال (31.6 في المائة، مقابل 29.7 في المائة لدى الرجال من الفئة العمرية نفسها).

ولا يوفر التعليم دائماً طريقاً تسمح للمرأة بالهروب من البطالة، إذ يعاني 30.5 في المائة من النساء اللواتي تابعن تحصيلهن العلمي لـ 13 سنة أو أكثر من البطالة، وهذه النسبة هي أعلى من نسبة النساء اللواتي نلن تحصيلاً علمياً أقل. وبالمقابل، تشهد أنماط بطالة الرجال اتجاهاً معاكساً، إذ يسجل الرجال الذين تابعوا تحصيلهم العلمي لـ 13 عاماً أو أكثر أدنى معدلات البطالة (18.6 في المائة).

الجدول 3- معدلات المشاركة في القوى العاملة ومعدلات البطالة لدى الأشخاص في سن الـ 15 عاماً وما فوق حسب مكان العمل والمنطقة ونوع الجنس، 2008 (نسبة مئوية)

مكان العمل والمنطقة	المشاركة في القوى العاملة		البطالة	
	الرجال	النساء	الرجال	النساء
الضفة الغربية				
الضفة الغربية، المناطق الحضرية	68.1	16.9	18.1	16.2
الضفة الغربية، المناطق الريفية	68.7	19.1	22.3	16.5
غزة				
غزة، المناطق الحضرية	65.9	10.3	41.9	42.5

غزة، المناطق الريفية	62.8	14.7	50.1	31.3

المصدر: مقتبس من السلطة الوطنية الفلسطينية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي: 2008، نيسان/أبريل 2009، رام الله، ص 74.

جيم- الفجوة بين أجر الرجل وأجر المرأة

خلص المسح الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول القوى العاملة في عام 2008 إلى أن الأجور في الضفة الغربية (85.5 شيكلاً في المتوسط) أعلى منها في قطاع غزة (60.9 شيكلاً في المتوسط). ولا تزال المرأة في فلسطين تكسب أقل من نظرائها من الرجال، إذ يبلغ متوسط أجرها اليومي 60.7 شيكلا، مقابل 81.3 شيكلاً للرجال. والفجوة في غزة أضيق منها في الضفة الغربية، إذ تتقاضى المرأة 61.3 شيكلاً والرجل 60.7 شيكلا، ويعود ذلك إلى عدة أسباب، منها أن الأجور أدنى عموماً في غزة، وذلك نظراً إلى عدم السماح للعمال منها بدخول إسرائيل التي تتوفر فيها فرص كسب أجور أعلى. وبالإضافة إلى ذلك، يعمل رجال كثيرون في صناعة البناء، حيث الأجور أعلى نسبياً، في حين تعمل النساء عموماً في قطاعي الزراعة والخدمات، حيث الأجور أدنى عادة[24]. وبالمقابل، لا تمثل المرأة الفلسطينية سوى 9 في المائة من أصحاب الأعمال التجارية، بالرغم من أنها تمثل 82.7 في المائة من اليد العاملة لصالح الأسرة بدون أجر، مقابل 17.3 في المائة فقط من الرجال.

خامساً- الفقر والمساعدات

ألف- آثار الفقر

في عام 2006، اعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤشر التنمية البشرية، وهو مقياس لمستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، "متوسطاً" في حالة فلسطين، إذ كان يبلغ 0.761[25]. ولكن، في ضوء الأوضاع السائدة في البلد منذ ذلك الحين، لا بد من أن يكون هذا المؤشر قد تراجع عندما جرى تقييمه في المرة التالية. ولا بد كي يتم التصدي للتحديات التي تواجهها فلسطين من توفير مساعدات انسانية كبيرة للحؤول دون وقوع السكان في مزيد من الفقر. وعلى الصعيد السياسي، ينبغي اعتماد السياسات اللازمة لإزالة القيود السياسية والقيود المفروضة على السوق، وتشجيع التكنولوجيا كوسيلة لتعزيز التنمية.

وتشير بيانات حديثة أصدرها في عام 2009 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تحت عنوان فلسطين في أرقام: 2008، إلى تراجع معدلات الفقر في الضفة الغربية وارتفاعها في غزة في عام 2007. ويعرض الجدول 4 مقارنة بين هذه المعدلات في عامي 2004 و2007. وتجدر الإشارة إلى أن أحد الأسباب الرئيسية للارتفاع الحاد في معدلات الفقر في قطاع غزة هو انهيار القطاع الخاص، وما نتج عنه من ارتفاع في مستويات البطالة.

الجدول 4- معدلات الفقر حسب المنطقة، 2004 و2007

(24) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فلسطين في أرقام: 2008، 2009.

(25) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2006.

السنة/المنطقة		نسبة معدلات الفقر			
		الفقر	فجوة الفقر	حدة الفقر	الفقر المدقع
2004	فلسطين	25.6	6.6	3.9	16.4
	الضفة الغربية	19.8	4.8	2.6	11.6
	غزة	37.2	10.4	6.3	26.0
2007	فلسطين	34.5	23.8	9.6	6.0
	الضفة الغربية	23.6	13.9	5.8	3.2
	غزة	55.7	43.0	17.6	11.3

المصدر: مقتبس من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فلسطين في أرقام: 2008، أيار/مايو 2009، رام الله.

تؤكد هذه النتائج تقديرات المنظمات الدولية. وقد أعرب كل من برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة عن قلقه من عدم القدرة على تلبية أكثر من 41 في المائة من احتياجات السكان من المعونة الغذائية، وذلك نظراً إلى الارتفاع الحاد في معدلات الفقر في عام 2007. ولذلك، اضطر 93.5 في المائة من السكان الفلسطينيين إلى خفض إنفاقهم على المواد الغذائية، و98 في المائة منهم إلى خفض إنفاقهم على اللحوم، و86 في المائة منهم إلى خفض إنفاقهم على منتجات الألبان[26]، وهو أمر يدعو إلى القلق بشأن الحالة الغذائية للسكان عموماً والمرأة خصوصاً. ونظراً إلى أن المرأة تحتاج إلى استهلاك كمية أكبر من الحديد والكالسيوم من الرجال (وكميات أكبر بكثير إذا كانت حاملاً أو مرضعاً)، فقد يؤدي تراجع استهلاك الأغذية الغنية بتلك العناصر الغذائية إلى مشاكل صحية خطيرة، بما فيها فقر الدم وسوء التغذية. ويحتمل أن تتعرض صحة الطفل كذلك للخطر، في ضوء ارتفاع مستويات الإصابة بالالتهابات والأمراض. غير أن الوضع المالي للعديد من الأسر يحول دون حصولها على مساعدة طبية ما لم تُقدم لها مجاناً. ولذلك، ستترتب على ارتفاع معدلات الفقر في قطاع غزة خصوصاً آثار طويلة الأجل على صحة السكان ورفاههم، ما يفرض المزيد من التحديات على الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ويتأثر اللاجئون بالفقر أكثر بكثير من غيرهم، وهم يشكلون نصف الأسر والأفراد الذين يعيشون في فقر مدقع منذ عام 2000. ومع أن المعونة الإنسانية قد ساعدت بعض الأسر الفقيرة، لم تكن تلك المساعدة كافية لحل المشاكل القائمة نهائيا. ويبرز المسح السريع المشترك للأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية المحتلة أثر الفقر على الأسر في الضفة الغربية وقطاع غزة. وترد بعض النتائج الرئيسية لهذا التقييم في الإطار 2.

الإطار 2- أثر تفاقم الفقر في فلسطين

أجرى برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى[*] مسحاً مشتركاً في عام 2008. وقد أبرز هذا المسح عدداً من آثار الفقر على السكان في فلسطين، ومنها:

(26) World Food Programme (WFP) and Food and Agriculture Organization (FAO), 2007. *Comprehensive Food Security and Vulnerability Analysis (CFSVA): West Bank and Gaza Strip.* Rome: WFP and FAO.

- أفاد ثلث الفلسطينيين أن دخلهم انخفض خلال السنة السابقة، وكان المصنفون بأنهم فقراء أكثر الفئات تضرراً. فقد أفادوا أن مستوى دخلهم تراجع بنسبة 40 في المائة تقريباً؛

- كان 37 في المائة من المعيلين في قطاع غزة و27 في المائة منهم في الضفة الغربية عاطلين عن العمل، ما أدى إلى ارتفاع نسبة الإعالة (8.6 معالين لكل شخص عامل في قطاع غزة، مقابل 5.6 معالين في الضفة الغربية)؛

- شكلت العمالة المدفوعة المصدر الرئيسي للدخل، يليها عمل الفرد لحسابه الخاص وكذلك التحويلات من الأهل والأصدقاء. وفي غزة، شكلت المساعدة للحالات الطارئة أهم مصدر ثانوي للدخل؛

- أوشك القطاع الزراعي في قطاع غزة على الانهيار نتيجة للحظر المفروض على الصادرات ولعدم توفر المواد الأساسية مثل الأسمدة والمبيدات. وتعذر ري 70 في المائة من المحاصيل الربيعية، نتيجة لعدم توفر الوقود اللازم لمضخات الري. وقد ألحقت التوغلات العسكرية الاسرائيلية أضراراً كبيرة بالأراضي والمحاصيل الزراعية والدفيئات؛

- أفاد 97 في المائة من الأسر أنها تضررت جراء ارتفاع أسعار المواد الغذائية خلال الأشهر الثلاثة الماضية. وتوقع ثلثا السكان ألا ينعموا بالأمان المالي سوى لستة أشهر إضافية كحد أقصى؛

الإطار 2 (تابع)

- كان 59 في المائة من الأسر يلجأ إلى مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات السلبية للتعامل مع الوضع القائم، منها بيع الموجودات القابلة للتصرف، وشراء المواد الغذائية بالدين. غير أن ذلك لم يكن متاحاً سوى لذوي الدخل الموثوق. وأدى تقلب أوضاع التجارة بالتجزئة إلى أن الدين غير الرسمي لم يعد متوفراً إلا بنسبة أقل، بالإضافة إلى أن التجار ما عادوا يقدمون الدين إلا لشراء السلع الأساسية؛

- توقف معظم الفلسطينيين عن تسديد فواتير الماء والكهرباء. وكان 31 في المائة لا يزالون يعولون على تلك الاستراتيجية، بينما لم يعد نصف الأسر تقريباً يستطيع ذلك؛

- أصبح الفلسطينيون يستهلكون كميات أقل من الطعام. فمنذ كانون الثاني/يناير 2008، بات 75 في المائة من الفلسطينيين يأكلون كمية أقل من الطعام، و89 في المائة يشترون نوعية أدنى من الأغذية، في حين صار كثير من الأهل يتناولون كمية أقل من الطعام ليتمكن أبناؤهم من أكل كمية أكبر. وقد تراجع استهلاك اللحوم والفواكه والخضار الطازجة لدى جميع من شملهم الاستطلاع تقريباً. ونظراً إلى ارتفاع معدلات الإصابة بفقر الدم وغيرها من حالات نقص المغذيات الدقيقة لدى السكان، ستترتب على استمرار تدهور نوعية الغذاء وكميته عواقب صحية مؤكدة على الأجل الطويل، لا سيما لدى الأطفال؛

- أدت المعونة الغذائية والمساعدات الإنسانية الأخرى دوراً رئيسياً في منع وقوع مزيد من الناس ضحايا للفقر وانعدام الأمن الغذائي، مع اختلاف واضح بين الأوضاع في قطاع غزة والضفة الغربية. ففي غزة، أشار 60 في المائة من الأسر المذكورة إلى أن المساعدة للطوارئ كانت مصدراً ثانوياً للدخل، في حين لم تتعد نسبة تلك الأسر في الضفة الغربية 1.6 في المائة؛

- استفاد معظم الأسر التي تلقت مساعدات من مساعدة غذائية (حوالى 90 في المائة)، ورعاية صحية (59 في المائة)، وتمويل/توفير فرص عمل (51 في المائة). وتلقى 76 في المائة من الأسر في قطاع غزة و23 في المائة في الضفة الغربية مساعدة ما (نقدية أو عينية) في الاشهر الثلاثة الماضية. وحصل اللاجئون، لا سيما أكثرهم فقراً، على النسبة الأعلى من المساعدات؛

- أفاد نحو 52 في المائة من الأسر التي شملها المسح أنهم أصبحوا بحاجة إلى مزيد من المساعدة خلال الأشهر الثلاثة الماضية؛
- في ضوء غياب التمويل الكافي وارتفاع أسعار الحبوب والوقود، اضطر برنامج الأغذية العالمي إلى إعادة النظر في نوع الأنشطة التي كان يضطلع بها، وإلى خفض حجم حصصه التموينية وتقليص أعداد المستفيدين من معوناته عموماً. وقد حال هذا الوضع دون تمكن الأونروا من تحقيق أهدافها المتصلة بالمعونة الغذائية؛
- نتيجة لزيادة عدد الأسر التي تعتمد على المساعدة، لم تعد تغطية الخدمات التي توفرها الجهات الرئيسية المعنية كافية. جراء ذلك، أصبح توسيع وتعميق الدعم ضروريان ضرورة ملحة.

(*) برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، 2008. التقييم السريع للحالة الاجتماعية والاقتصادية وتقييم الأمن الغذائي في الضفة الغربية وقطاع غزة.

إلى ذلك، هناك ترابط واضح بين عدم المساواة بين الجنسين والفقر. وتفصل فجوة كبيرة بين المرأة والرجل على جميع المستويات في المجتمع الفلسطيني، وقد اتسعت هذه الفجوة في السنوات الأخيرة في ظل ارتفاع مستويات البطالة والفقر بفعل الأزمة الاقتصادية والمالية الحالية. ووفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني[27]، كانت المرأة في عام 2006 ترأس 8 في المائة من الأسر الفلسطينية. وبالرغم من أن الأسر التي تعيلها نساء هي من أكثر الفئات استفادة من المساعدة العامة، إلا أنها تشكل 9 في المائة من الفقراء. ويعاني نحو 73 في المائة من الأسر التي تعيلها نساء من الفقر المدقع، وهي غير قادرة على تلبية الحد الأدنى من احتياجاتها من الغذاء والملبس والمسكن، مقابل 63 في المائة من الأسر التي يرأسها رجل.

باء- الخدمات الاجتماعية والرعاية الاجتماعية

يحصل السكان الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة على الخدمات الاجتماعية الأساسية من الأمم المتحدة في المقام الأول، وذلك عن طريق الأونروا التي تطال خدماتها نحو 1.5 مليون لاجئ فلسطيني، ومن السلطة الفلسطينية التي تساعد 2.5 مليون آخرين. وتوفر السلطة الفلسطينية برنامجين رئيسيين للخدمات الاجتماعية عن طريق وزارة الشؤون الاجتماعية، هما برنامج دعم الدخل وبرنامج الأشغال العامة. ويحصل الفلسطينيون على خدمات اجتماعية أخرى من نحو 500 منظمة غير حكومية محلية ودولية، وعن طريق المساعدة غير الرسمية التي يقدمها أفراد الأسرة.

وقد ضعفت القدرة على الحصول على نوعية جيدة وكمية كافية من الخدمات الاجتماعية الأساسية، مثل التعليم والرعاية الصحية والمياه والصرف الصحي والمسكن خلال الفترة موضوع الدراسة، ما أدى إلى تدهور الظروف المعيشية بشكل ملحوظ. وقد تفاقم الوضع سوءاً بفعل الأزمة المالية العالمية الأخيرة.

الجدول 5- مجموعة مختارة من نفقات السلطة الفلسطينية من الميزانية العادية، 2005

	ملايين الدولارات	ملايين الشيكلات	النسبة المئوية من الناتج

(27) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المرأة والرجل في فلسطين قضايا وإحصاءات، 2008.

			المحلي الإجمالي
مجموع الأجور	1 001	4 493	22.4
صافي التسليف	344	1 545	7.7
التعليم	274	1 229	6.1
الصحة	153	688	3.4
التحويلات	375	1 681	8.4
شبكة الأمان الاجتماعي	176	791	3.9

المصدر: مقتبس من بيانات الميزانية التي خصصتها السلطة الفلسطينية لقطاع غزة في عام 2005.

شبكة الأمان الاجتماعي الرسمية في الضفة الغربية وقطاع غزة متواضعة، إذ لم يستفد منها سوى نحو 30 في المائة من السكان الفقراء في عام 2007. وفي الواقع، كانت هذه الشبكة طوال العقد الماضي تحتاج تحسينات كثيرة. ولم تكن المساعدات المقدمة للأسر لانتشالها من الفقر كافية هي أيضاً. فبينما حصل حوالى 57 000 أسرة على المساعدة الاجتماعية في عام 2007، لا يزال نحو 40 في المائة من المستفيدين منها يعيشون تحت خط الفقر. وأشار تقرير منظمة الأغذية والزراعة لعام 2008 والمشار إليه في الإطار 2 إلى أن 19 في المائة من الأسر تتلقى المساعدة من وزارة الشؤون الاجتماعية، وأن 57 في المائة تعاني من انعدام الأمن الغذائي بالرغم من حصولها على المساعدة، وأن أوضاع 15 في المائة منها هشة، وأن 13 في المائة لا تتمتع إلا بالحد الأدنى من الأمان، بينما يقتصر الأمن الغذائي على نسبة 15 في المائة. وتؤكد بيانات وزارة الشؤون الاجتماعية أن غالبية المستفيدين هم من النساء (60.5 في المائة)[28].

وهناك على المديين القصير والمتوسط طرق لتحسين شبكة الأمان الاجتماعي لا تتطلب سوى استثمار قدر متواضع من الوقت والموارد. يمكن أولاً اتخاذ خطوات أساسية للحد من التسرب من البرامج الرسمية التي توفرها شبكة الأمان لصالح غير الفقراء، وذلك من خلال تحديد برامج الرفاه التي يستفيد منها غير الفقراء، ومن ثم البحث عن السبل اللازمة للحد منها. ويمكن ثانياً تعزيز الحد من التسرب إلى غير الفقراء وكذلك زيادة نسبة استفادة الفقراء عن طريق تفويض المستوى المحلي ببعض جوانب برامج وزارة الشؤون الاجتماعية الهادفة إلى التخفيف من حدة الفقر. ويمكن ثالثاً تحسين عملية تخصيص الموارد، من خلال التأكد من أن المناطق أو الأماكن التي تعاني من أعلى مستويات الفقر تتلقى بالتناسب مساعدة أكبر.

جيم- انعدام الأمن الغذائي

يعول نصف الأسر في الأراضي الفلسطينية اليوم على المعونات الغذائية التي يقدمها المجتمع الدولي. ويعاني قطاع غزة من أسوأ الأوضاع، إذ يُقدر أن 80 في المائة من الأسر فيه كانت تعتمد على المساعدات الغذائية في عام 2007. وقد تفاقمت تلك الحالة في أعقاب الحرب على غزة في مطلع عام 2009، فأصبح نحو 88 في المائة من الأسر يعتمد على المساعدة الغذائية الخارجية[29].

(28) WFP, FAO and UNRWA, 2008. *Rapid Socio-economic and Food Security Assessment in the West Bank and Gaza Strip*. New York and Geneva: United Nations.

(29) WFP and FAO, 2007.

وتشير البيانات الواردة في تقرير برنامج الأغذية العالمي/منظمة الأغذية والزراعة إلى أن أكثر من ثلث السكان الفلسطينيين يعانون من انعدام الأمن الغذائي. والأوضاع سيئة جداً في قطاع غزة، حيث يعول 80 في المائة من السكان على المساعدات الغذائية التي تقدمها الأمم المتحدة، ويعيش 88 في المائة تحت خط الفقر الرسمي، وقدره 2.2 دولار في اليوم الواحد. وقد تراجعت الواردات من المواد الغذائية في قطاع غزة بنسبة 8 في المائة بين آذار/مارس 2007 ونهاية السنة، وسجل استيراد دقيق القمح بوجه خاص تراجعاً حاداً بنسبة 26 في المائة. ومنذ شباط/فبراير 2006، وقعت فئات جديدة من السكان ضحية لانعدام الأمن الغذائي، وتفاقمت حالة الذين يعانون منه بالفعل. وحتى الذين كانوا يعملون في وظائف مستقرة نظرياً في القطاع العام تأثروا سلباً، إذ أدى تعليق السلطة الفلسطينية دفع الرواتب مؤقتاً إلى وقوع الموظفين وعائلاتهم تحت ضغط شديد. وخلُصت مصادر برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة إلى أنه في عام 2070 كان 19.63 في المائة من السكان آمنين غذائياً ولكن هامشياً، بينما كان 11.64 في المائة منكشفون على مخاطر انعدام الأمن الغذائي وكان 34.29 في المائة يعانون من انعدامه بالفعل[30]. ووفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، اضطر 66.8 في المائة من الأسر في عام 2006 إلى خفض النفقات، بزيادة قدرها 19 في المائة عن العام السابق[31]. وتتوزع النسب حسب المنطقة على الشكل التالي: 58.2 في المائة في الضفة الغربية (بزيادة قدرها 12.6 في المائة عن أرقام عام 2005) و83.7 في المائة في قطاع غزة (بزيادة قدرها 31.5 في المائة). ووفقاً لبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة، تراجع استهلاك المواد الغذائية والحبوب ومنتجات الألبان والبيض بنحو 10 في المائة خلال الفترة نفسها، بينما تراجع استهلاك الأسماك والمأكولات البحرية بنسبة تزيد عن 32 في المائة[32].

وأكد تقرير أصدره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في نيسان/أبريل 2009 أن القيود المتزايدة على دخول السلع والاشخاص إلى قطاع غزة والخروج منه أدت إلى تدهور النشاط الاقتصادي وارتفاع تكاليف النقل. وأشار التقرير كذلك إلى أن حوالى 34 في المائة من السكان يفتقرون إلى مصدر آمن للغذاء، بينما يواجه 12 في المائة خطر انعدام الأمن الغذائي. وأشارت بيانات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أيضاً إلى أن تشديد القيود على نظام الدخول إلى غزة أدى إلى تراجع حجم السلع التي تدخل القطاع في الفترة بين أيار/مايو وتشرين الأول/أكتوبر 2007 بنسبة 71 في المائة. وفي المتوسط، كانت 253 شاحنة تدخل في كل يوم إلى غزة في أيار/مايو، مقابل 74 شاحنة فقط في اليوم الواحد خلال تشرين الأول/أكتوبر. ونتيجة لذلك، ارتفع عدد المواد الغذائية غير المتوفرة أو الموجودة بكميات غير كافية في قطاع غزة، بما فيها اللحوم الطازجة والمجمدة، ومنتجات الألبان، وبعض الفاكهة الطازجة، بينما استمرت أسعار السلع الأخرى في الارتفاع[33].

دال- التعليم

(30) Ibid.

(31) PCBS. 2006b. *Impact of the Israeli Measures on the Economic Conditions of Palestinian Households*.

(32) WFP and FAO, 2007.

(33) OCHA. 2009a. *Field Update on Gaza from the Humanitarian Coordinator*. Jerusalem: OCHA.

منذ عام 2006، حقق قطاع التعليم في فلسطين عدداً من الإنجازات، رغم أن أوضاعه عامة لا تزال مشوشة. وقد ازداد عدد المدارس والتلاميذ، غير أن 578 مدرسة من أصل 415 2 كانت تعمل أكثر من دوام واحد. وتراجعت نسبة الأمية إلى 6.1 في المائة في عام 2008، إلا أنها ما زالت أكثر انتشاراً بكثير لدى النساء (9.5 في المائة) منها لدى الرجال (2.3 في المائة). وتبلغ معدلات التسرب أعلى مستوياتها لدى الفتيان في المرحلة الابتدائية (1.3 في المائة، مقارنة بـ 0.5 في المائة للفتيات)، غير أنها أعلى لدى الفتيات في المرحلة الثانوية (3.8 في المائة، مقارنة بـ 3 في المائة لدى الفتيان)، وربما يعود ارتفاع معدلات التسرب من المدارس الثانوية إلى الزواج المبكر الذي لا يزال تقليداً واسع الانتشار في فلسطين.

ولا يزال الصراع الدائر في فلسطين يطرح تحديات كبيرة على التعليم. وتشير بيانات وزارة التربية والتعليم العالي إلى أن الفترة من أيلول/سبتمبر 2000 ولغاية تموز/يوليو 2008 شهدت اعتقال 738 تلميذاً وجرح 852 4 وقتل 658، وكذلك اعتقال 219 مدرساً وموظفين آخرين في المدارس وجرح 68 وقتل 45. وخلال الفترة نفسها، بلغت الكلفة الإجمالية للأضرار المادية التي لحقت بالمباني المدرسية أكثر من 2.2 مليون دولار، تُضاف إليها قيمة المواد التعليمية المدمرة. ومهما أشارت هذه الأرقام إلى حجم المأساة، فإنها لن تستطيع قياس الآثار النفسية للتوتر والصراع المسلح المستمرين والواسعي النطاق على الأطفال والآباء والمعلمين.

وتشير البيانات إلى أن الرجال يشكلون 54.8 في المائة من البالغين الذين أكملوا سنتين أو أكثر من التعليم العالي، في حين تمثل النساء 45.2 في المائة منهم. وتمثل المرأة نحو 54 في المائة من الطلاب في الجامعات المحلية، و57 في المائة منهم في الكليات الجامعية و37 في المائة في الكليات الرسمية. وكانت المرأة في عام 2007 تمثل أكثر من 58 في المائة من جميع الخريجين من الجامعات المحلية. وبالرغم من ذلك، فهي تمثل 16.6 في المائة فقط من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات. وقد نال 20 في المائة من الرجال شهادة ثانوية، مقابل 20.4 في المائة من النساء، بينما بلغت نسبة الحصول على شهادة جامعية 9.6 و6.1 في المائة على التوالي[34].

هاء- الرعاية الصحية

أصدرت منظمة الصحة العالمية في عام 2008 تقريراً بعنوان الأحوال الصحية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل. ويشير التقرير إلى أن النظام الصحي في فلسطين يواجه تحديات خطيرة، أولها الاحتلال، وارتفاع مستويات الفقر والبطالة، وقلة الدعم المالي، بالإضافة إلى التغيرات الديمغرافية مثل ارتفاع معدلات الخصوبة والنمو السكاني، والتغيرات الوبائية مثل الارتفاع الكبير في معدلات انتشار الأمراض المزمنة[35]. وتؤثر هذه التحديات جميعاً على قدرة هذا النظام على تأمين الحقوق الصحية للمواطنين عموماً والحقوق الصحية للمرأة خصوصاً من منظور كلي.

الإطار 3- تدهور الحالة الصحية، 2005-2008

(34) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المرأة والرجل في فلسطين قضايا وإحصاءات، 2008.

(35) منظمة الصحة العالمية، الأحوال الصحية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل، 2008، ص 4.

- انخفضت نسبة تغطية التلقيح إلى أقل من 90 في المائة في المتوسط، وهي تتراوح بين 72 في المائة ضد الحصبة والنكاف والحميراء، و94 في المائة ضد شلل الأطفال الفموي. وتراجعت نسبة تلقيح الحوامل ضد الكزاز من 25 إلى 16 في المائة؛

- تراجعت زيارة مراكز الرعاية الصحية الأولية بنسبة 15.1 في المائة، وزيارة العيادات الطبية العامة بنسبة 20.6 في المائة؛

- تراجعت زيارات الحوامل للعيادات المخصصة للعناية بالأم والطفل من 4.8 زيارات إلى 3.7 زيارات للمرأة الحامل الواحدة؛

- تراجعت زيارة عيادات الصحة النفسية المجتمعية بنسبة 16.6 في المائة، في حين تراجع دخول مرضى الأمراض العقلية إلى المستشفى بنسبة 44 في المائة.

المصادر: منظمة الصحة العالمية، 2009؛ ومنظمة الصحة العالمية، 2008، ص 19.

وبالنظر إلى استمرار الصراعات والأزمات، يكتسب توفير الخدمات المتخصصة، مثل إعادة التأهيل وتقديم المشورة النفسية والتدريب في مجال التوعية الصحية، أهمية بالغة، والمنظمات غير الحكومية هي المزود الأولي للخدمات في هذا المجال. وتشير نتائج مسح أجري في سياق الإعداد لاستراتيجية التعاون القطري لمنظمة الصحة العالمية إلى أن 100 في المائة من الذين شملهم الاستطلاع أعربوا عن إحساسهم بالقلق، وأن 92 في المائة لا يعلقون أي أمل على المستقبل، وأن 84 في المائة يشعرون بغضب مستمر بسبب ظروف خارجة عن إرادتهم، وأن 52 في المائة فكروا في وضع حد لحياتهم[36].

وتكشف بيانات منظمة الصحة العالمية أنه كان هناك في عام 2004 ما مجموعه 630 مركزاً للرعاية الصحية الأولية، قدمت وزارة الصحة 62 في المائة منها، والأونروا 9 في المائة، والمنظمات غير الحكومية المحلية 29 في المائة[37]. لكن قدرات القطاع الصحي في غزة تضررت بشدة من جراء الصراعات والتطورات السياسية. وبحلول نهاية عام 2007، كانت مخزونات 92 سلعة طبية قد نفدت، وأمسى 134 جهازاً طبياً، بما في ذلك 22 آلة لغسل الكلى، غير صالح للاستعمال نتيجة لعدم توفر قطع الغيار اللازمة لصيانته وتصليحه. واضطر المرضى المصابون بأمراض خطيرة والذين يحتاجون إلى أكثر من الإجراءات الطبية الأساسية إلى مغادرة غزة للحصول على المساعدة الطبية في أماكن أخرى. غير أن عدد الفلسطينيين الذين سُمح لهم بالمغادرة لتلقي العلاج الطبي يتراجع (من 300-400 مريض شهرياً قبل عام 2006، إلى 100 مريض شهرياً كحد أقصى خلال عام 2007)، وذلك نتيجة لاعتماد السلطات الإسرائيلية والمصرية سياسة إغلاق المعابر الحدودية[38].

واو- انعدام الأمن المائي

(36) WHO. 2006. *Country Cooperation Strategy for WHO and the Occupied Palestinian Territory 2006-2008*.

(37) المرجع نفسه.

(38) اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار، متاح على الموقع: http://www.tlaxcala.es/imp.asp?lg=en&reference =4455.

يؤثر نقص المياه الصالحة للشرب على صحة السكان. وقد استمر معدل استهلاك المياه في فلسطين بالتراجع في الفترة 2006-2007، إذ انخفض من 68 لتراً للفرد يومياً في أيلول/سبتمبر 2006 إلى 56 لتراً في نيسان/أبريل 2007 في الضفة الغربية، ومن 81 إلى 51 لتراً في قطاع غزة. ولم يأت هذا الانخفاض نتيجة لارتفاع الأسعار، إذ بقيت أسعار المياه مستقرة طوال تلك الفترة، بل كان هذا التراجع انعكاساً مباشراً لسيطرة اسرائيل على 82 في المائة من المياه في الضفة الغربية، واستخدامها نحو 90 في المائة من إجمالي إمدادات المياه. يُضاف إلى ذلك أن 5-10 في المائة فقط من المياه المتاحة في قطاع غزة نظيفة وصالحة للشرب[39].

سادساً- المشاركة السياسية

لطالما اضطلعت المرأة بدور هام في الحياة السياسية في فلسطين، وتحدت القوالب النمطية التي تسود في كثير من البلدان الأخرى في منطقة الإسكوا. غير أن الحركة النسائية الفلسطينية لم تنجح في فرض وجودها بقوة، بل إنها، شأنها شأن حركات سياسية كثيرة أخرى، عانت من قمع السلطات الإسرائيلية لها وواجهت الكثير من العقبات بفعل عدم دعم السلطة الفلسطينية لها. ولم تدعم السلطة سوى مشاركة مجموعات محددة في العملية السياسية، بينما أحكمت الخناق على الجهود المبذولة على نطاق أوسع لتعبئة المجتمع المدني بطرق ديمقراطية، بما فيها الحركات النسائية. وبالإضافة إلى صعوبة الانتقال من الحياة السياسية غير الرسمية إلى الحياة السياسية الرسمية كجزء من الانتقال إلى عملية إنشاء الدولة، ساهم هذا الأمر في اتساع رقعة الأزمة السياسية التي أدت بدورها إلى تراجع النشاط السياسي الشعبي أكثر فأكثر. وفي هذه الأثناء، فقدت الحركة النسائية الفلسطينية صوتها ودورها في الشأن العام. غير أن المرأة الفلسطينية تدرك جيداً أنها تمر بفترة حرجة ستحدد ما إذا كانت ستتبوأ المكانة التي تستحقها على الخريطة السياسية أم لا.

وقد أحرزت الحركات النسائية، بما فيها المنظمات الحكومية وغير الحكومية، بدعم من حلفائها، عدة إنجازات على المستوى الوطني، منها إدراج نظام الحصص في القانون الانتخابي لعام 2005 الذي منح المرأة نحو 10-12 في المائة من التمثيل في المجلس التشريعي الفلسطيني.

وكفل قانون انتخاب المجالس البلدية المحلية رقم (10) لسنة 2005 وتعديلاته كما وردت في القانون رقم (12) لسنة 2005 تمثيل المرأة، وذلك من خلال المادة 17 (1)، التي تنص على أنه في حالة كل مجلس بلدي محلي لا يزيد عدد مقاعده عن ثلاثة عشر مقعداً يجب أن تضم كل قائمة مرشحين امرأة واحدة على الأقل من بين كل خمسة. وينظم القانون كذلك تشكيل اللجان المعنية بتنظيم العملية الانتخابية والإشراف عليها، لكنه لا ينص على تخصيص حصة للمرأة في تلك اللجان. وبالتالي، يبدو أن السلطة الفلسطينية قد استجابت لمطالب الحركة النسائية على مستوى البلديات المحلية، من خلال التأكد من أن تضمن التشريعات هذه الحصة.

أما السؤال حول ما إذا كان ينبغي تحديد التمثيل السياسي للمرأة عن طريق الحصص، وما إذا كان نظام الحصص هذا يساهم فعلياً في تمكين المرأة، فلا يزال مثيراً للجدل. ويعتبر بعض النقاد أن الحصص تحد من الفرص المتاحة وتنطوي على التمييز، بينما يرى آخرون أن تخصيص حصة للمرأة يمكن بالفعل أن

(39) OCHA, 2009.

يحصر تمثيلها في عدد محدد من المقاعد، وأن يضفي في الوقت نفسه شرعية على تبوء الرجال غالبية المقاعد. غير أن الحركة النسائية الفلسطينية ترى أن نظام الحصص لا يؤدي إلى تمكين المرأة فحسب، بل أنه ضروري أيضاً لضمان التمثيل السياسي للمرأة في الوقت الراهن. ولذلك، مارست هذه الحركة ضغوطاً على البرلمان، من خلال إطلاق حملات تهدف إلى إدراج نظام الحصص في التشريعات. غير أن من الضروري تحديد هدف واضح من تطبيق نظام الحصص، وهو تحقيق التمثيل السياسي للمرأة، وليس ضمان عدد المقاعد المتاحة للرجال، وهو ما اشتبه عدد من المراقبين بحصوله في الانتخابات البلدية الأخيرة.

وأما مشاركة المرأة في الهيئة السياسية الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية فمحدودة. ففي نهاية عام 1996، لم تشكل المرأة سوى 7.5 في المائة من أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني و4 في المائة من أعضاء المجلس المركزي. وانتُخبت أول امرأة في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في عام 2004 (بالإضافة إلى 18 رجلاً)[40]. وفي عام 2006، ضم المجلس التشريعي الوطني 132 نائباً، منهم 17 امرأة (10 في الضفة الغربية و7 في قطاع غزة)، فمثلت المرأة 12.8 في المائة من المجموع[41]. وكانت نسبة مشاركة المرأة في العملية الانتخابية، والتي بلغت 41.93 في المائة، مرتفعة مقارنة بسائر بلدان المنطقة.

ووفقاً للبيانات الإحصائية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول الانتفاضة الثانية، والتي تم جمعها في عام 2006[42]، قُتلت 278 امرأة على يد القوات الإسرائيلية منذ اندلاع الانتفاضة (5.9 في المائة من القتلى). وقد قُتلت كثيرات منهن في طريقهن إلى مكان العمل أو الدراسة، أو عند مرورهن صدفة أثناء تبادل لإطلاق النار ووقوعهن ضحية بريئة بفعل ذلك. وقد أثر كل من الوضع السياسي القائم والصراع المدمر على النواحي الاجتماعية والمالية والنفسية لحياة المرأة الفلسطينية.

وتشهد نسبة التمثيل السياسي الرسمي للمرأة في السلطة الفلسطينية ارتفاعاً تدريجياً. ففي عام 2009، ضم الوزراء الذين يبلغ عددهم 22 وزيراً 5 نساء (23 في المائة) يشغلن وزارات شؤون المرأة والسياحة والتربية والتعليم العالي والثقافة والشؤون الاجتماعية. وتشارك المرأة كذلك في صنع القرار داخل مؤسسات السلطة الفلسطينية، إذ تتبوأ نحو 17.3 في المائة من مواقع صنع القرار في القطاع العام (باستثناء قطاع التعليم)، وتشكل 5.4 في المائة من السفراء[43].

الشكل 3- توزيع الرجل والمرأة في مراكز صنع القرار في الحكومة

(40) مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية- شمس، 2004، المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية. متاح على الموقع: www.shams-pal.org.

(41) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المرأة والرجل في فلسطين قضايا وإحصاءات، 2008.

(42) المرجع نفسه.

(43) المرجع نفسه.

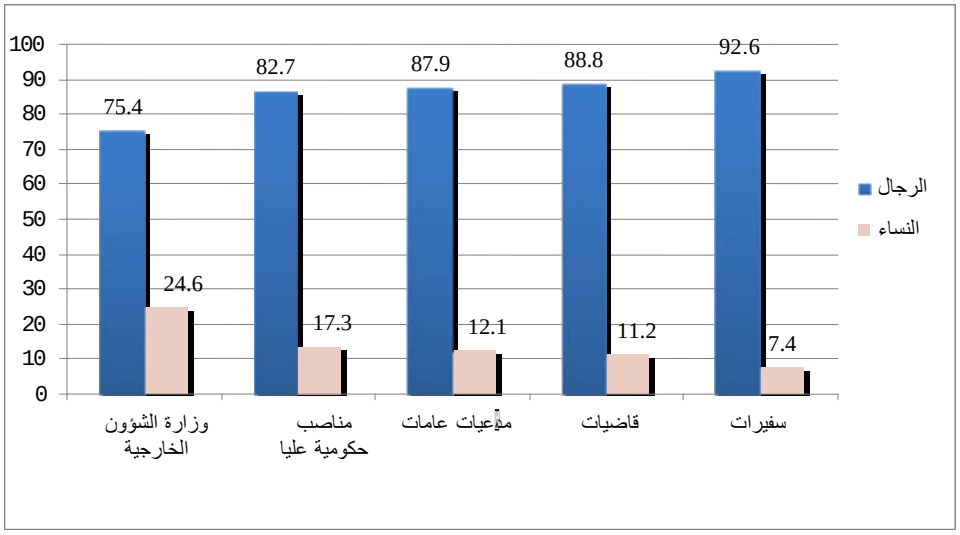

المصدر: من إعداد الإسكوا، استناداً إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008.

أنشأت السلطة الفلسطينية في عام 1996 وحدة للتخطيط لشؤون المرأة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي. وكان ذلك بمثابة خطوة تمهيدية لإنشاء وحدات تُعنى بشؤون المرأة في جميع الوزارات وفي المجلس التشريعي الفلسطيني، ولتعميم المنظور الجنساني في جميع المؤسسات الحكومية وتمكين المرأة من المشاركة في عملية صنع القرار على جميع مستوياتها. والهدف من هذه الوحدات هو ضمان أن تراعي جميع القرارات والأنظمة والخطط والبرامج الوطنية احتياجات الرجل والمرأة، وكذلك ضمان المشاركة الكاملة للمرأة في عملية بناء الدولة. وفي عام 2003، تحولت وحدة التخطيط لشؤون المرأة، في اعتراف صريح بأهمية عملها، إلى وزارة شؤون المرأة.

غير أن الأوضاع السياسية حالت في السنوات القليلة الماضية دون قيام الوزارة بالمهام المنوطة بها. ومنذ فوز حماس في انتخابات عام 2006، لم تقم وزارة شؤون المرأة بأية أنشطة علنية. وأفادت الحكومة أنها في طور تقييم استراتيجية هذه الوزارة، من أجل وضع برامج جديدة من شأنها تلبية احتياجات النساء الفقيرات بشكل أفضل. وفي هذه الأثناء، لا تزال الوزارة تعمل في الكواليس، وذلك بهدف إكمال المشاريع التي بدأ تنفيذها في ظل حكومة فتح.

الشكل 4- توزيع الرجل والمرأة في مراكز صنع القرار في المنظمات غير الحكومية

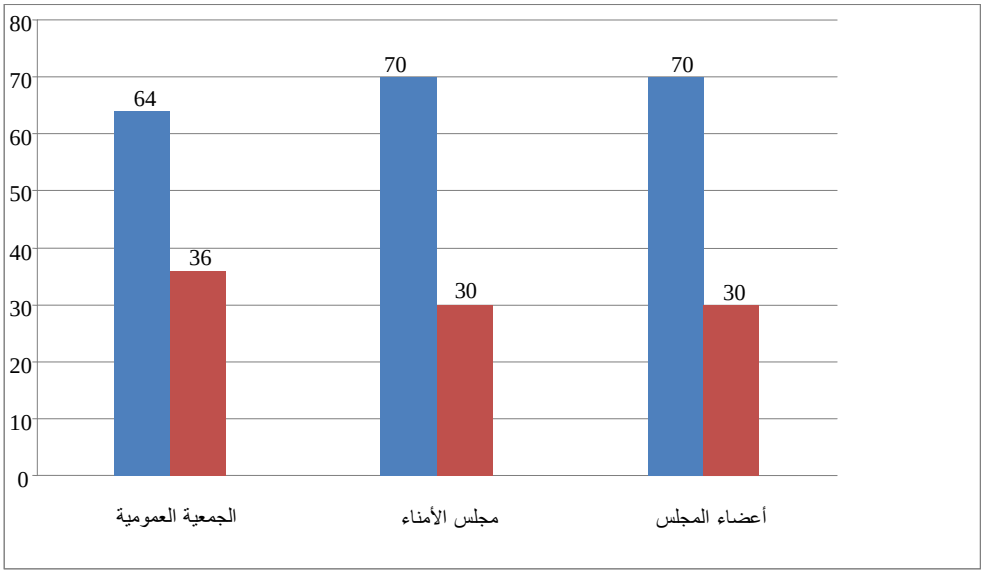

المصدر: من إعداد الإسكوا، استناداً إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008.

سابعاً- الحقوق القانونية وحقوق الإنسان

يضمن القانون الأساسي في فلسطين حقوق المواطنين، ويؤكد الالتزام بضمان الحريات وحقوق الإنسان الأساسية للجميع. غير أن هذا القانون مكتوب بصيغة المذكر، ولا ينص صراحة على أنه يجب فهم أية إشارة إلى المواطنين أو الفلسطينيين بأنها إشارة إلى الرجل والمرأة معاً. ويجادل البعض أن القانون ينص على ذلك ضمناً في الواقع، بالرغم من أنه لا ينص على ذلك صراحة، نظراً إلى أن استخدام صيغة المذكر أمر مألوف في اللغة العربية. وعليه، ومن الناحية النظرية، ينص كل من القانون الأساسي ومشروع الدستور على منح الفلسطينيين، رجالاً ونساء، الحق في التعليم والعمل والمشاركة في الحياة السياسية وجميع الحقوق الأخرى الممنوحة للمواطنين، وذلك من دون أي تمييز بينهم. وبالرغم من ذلك، ومع أن القانون الأساسي ينص على الإطار الدستوري لحقوق المواطنين، ساهمت القيود التي فرضتها اتفاقية أوسلو على السلطة الفلسطينية في إرجاء إنفاذ هذا القانون. وحتى الآن، حالت هذه القيود، بالإضافة إلى النزاع حول الوضع النهائي للأراضي المحتلة واللاجئين الفلسطينيين، دون اعتماد السلطة الفلسطينية قانوناً بشأن المواطنة.

ونظراً إلى وضع السلطة الفلسطينية، لا يسمح لفلسطين بالانضمام إلى أية اتفاقية دولية (بما فيها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على سبيل المثال). ونتيجة لذلك، لم تتم صياغة التشريعات المعنية بالصحة وفقاً للاتفاقيات الدولية. بالرغم من ذلك، يتضمن قانون الصحة العامة رقم (20) 2004م[44] فصلاً عن صحة المرأة والطفل، وهو يعتبر صحة الطفل والمرأة عنصراً أساسياً في استراتيجية التنمية للسلطة الفلسطينية. وينص القانون على أن توفير الرعاية قبل الولادة وبعدها جزء لا يتجزأ من

(44) نُشر قانون الصحة العامة في عام 2005، وهو متاح على الموقع الإلكتروني لوزارة الصحة، السلطة الوطنية الفلسطينية: www.moh.gov.ps.

الخدمات التي تقدمها وزارة الصحة. ولا يسمح القانون بالإجهاض سوى في الحالات التي يثبت فيها وجود خطر على حياة المرأة الحامل.

وكما هو الحال في سائر البلدان العربية، حتى عندما ينص الإطار التشريعي على المساواة بين الرجل والمرأة، لا تتماشى الممارسات الاجتماعية دائماً مع القانون. ومن أبرز الأمثلة على ذلك حق المرأة في الحصول على الميراث. فبموجب القانون، يحق للمرأة أن ترث والدها ووالدتها وغيرهما من الأهل. غير أن الممارسات الاجتماعية كثيراً ما تضغط على المرأة للتنازل عن حقوقها لصالح إخوتها من الذكور، لا سيما حقها في الملكية[45].

وتتناول المادة 29 من القانون الأساسي لعام 2003 قضية العنف المنزلي، وخصوصاً العنف ضد الطفل، وتنص على حق الطفل في الحماية والرعاية الشاملتين، بما في ذلك حمايته من المعاملة المؤذية والقاسية، وحقه في عدم التعرض للضرب أو غيره من ضروب المعاملة القاسية من قبل ذويه[46]. وبالرغم من دعوات المجتمع المدني إلى اتخاذ تدابير أكثر صرامة لمكافحة العنف ضد المرأة، يفشل القانون الجنائي المعمول به والمستند إلى القانون الجنائي الأردني والمصري في التصدي بكفاءة للحالة القائمة وفي معاقبة مرتكبي العنف المنزلي. وبالمثل، أدى اعتماد السياسات القائمة وغياب إطار مؤسسي لمساعدة ضحايا العنف ودعمهم إلى تفاقم الوضع سوءاً[47].

ووفقاً لإحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، يبلغ العنف النفسي والجسدي والجنسي ضد المتزوجات وغير المتزوجات في فلسطين (فوق الـ 18 عاماً) معدلات مرتفعة. وفي عام 2005، طالت أشكال العنف هذه 61.7 في المائة و23.3 في المائة و10.9 في المائة من النساء المتزوجات، على التوالي. وقد بلغت نسبة العنف النفسي والجسدي ضد النساء غير المتزوجات اللواتي يفوق عمرهن 18 عاماً 52.7 و25 في المائة على التوالي، ولم تتوفر معلومات عن العنف الجنسي ضد النساء غير المتزوجات[48].

وبالإضافة إلى التشريعات المقننة، يعتبر كثيرون أن تطبيق القانون العرفي في المنطقة العربية يعيق تمكين المرأة. فالقانون العرفي هو الذي يرعى جميع النزاعات المتصلة بالقضايا الحساسة ثقافياً في فلسطين، مثل الاغتصاب، وجرائم الشرف، والعنف الجنسي والعنف المنزلي. وعلى سبيل المثال، أشارت أحدث الدراسات المعنية بمختلف أشكال العنف ضد المرأة إلى وقوع ما يسمى بـ "جرائم الشرف" في المجتمع الفلسطيني[49]. ففي الفترة بين 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2008 و25 تشرين الثاني/نوفمبر 2009، لقيت 9 نساء فلسطينيات مصرعهن على يد أقاربهن تحت راية جرائم الشرف (ثلاث نساء في الضفة الغربية وست

---

(45) Freedom House. 2002. *Palestine (Palestinian Authority and Israeli-Occupied Territories).* Available at: http://www.freedomhouse.org/template.cfm?page=180.

(46) The Palestinian Basic Law (2003). Available at: www.palestinianbasiclaw.org.

(47) منظمة مراقبة حقوق الإنسان، الأراضي الفلسطينية المحتلة، مسألة أمن: العنف ضد النساء والفتيات الفلسطينيات، نيويورك، 2006.

(48) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المرأة والرجل في فلسطين قضايا وإحصاءات، 2008.

(49) جريمة الشرف هي جريمة القتل التي يرتكبها أحد الأقارب الذكور بحق المرأة، وذلك لعدد من الأسباب، منها على سبيل المثال لا الحصر الاشتباه بانخراطها في علاقة خارج إطار الزواج (ليست علاقة جنسية بالضرورة)، وعدم قبول المرأة بالدخول في زواج مدبّر، أو تعرّضها للاغتصاب. (يرد هذا التعريف على الموقع الإلكتروني http://www.palestinemonitor.org/spip).

في غزة)[50]. وخلصت دراسة أخرى إلى أن 28.3 في المائة من النساء الـ 600 اللواتي تم اختيارهن عشوائياً لإجراء مقابلة معهن في قطاع غزة خلال عام 2008 أشرن إلى حدوث حالة واحدة على الأقل من الزواج المبكر في أسرهن، وذلك بهدف التخفيف من الضغوط الاقتصادية والمالية التي تعاني منها الأسر بفعل الحصار.

أما قانون الأحوال الشخصية، الذي ينظم الزواج والطلاق والإرث وحضانة الأطفال وغيرها من القضايا ذات الصلة، فيرتكز على الشريعة الإسلامية فيما يخص المسلمين، في حين يندرج المسيحيون ضمن اختصاص المحاكم الكنسية. ولا تملك المحاكم المدنية أية صلاحية في مسائل الأحوال الشخصية.

التوصيات

نتجت التوصيات التالية عن توافق الآراء الذي توصل إليه المعنيون في عدة مناسبات، منها المناقشات المختلفة مع المجموعات النسائية، ووقائع مؤتمر الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في عام 2009، وعن سلسلة من أحدث المنشورات والتقارير المحلية والدولية:

1- ينبغي وضع وتنفيذ سياسة اقتصادية واجتماعية تراعي الفوارق بين الجنسين، وتتسم بالشمول، وتخلق بيئة مؤاتية للمشاركة، وتُطبق على نحو شامل، وتعود بالفائدة على جميع الفئات الاجتماعية.

2- ينبغي اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز الوعي بالعلاقة بين المساواة بين الجنسين والتنمية، وذلك لإدماج المنظور الجنساني في برامج جميع الوزارات والمؤسسات.

3- ينبغي تعزيز قدرات الوحدات الوزارية المعنية بقضايا المرأة وزيادة صلاحياتها.

4- ينبغي أن تضمن الجماعات السياسية مشاركة المرأة فيها بصورة عادلة وعلى قدم المساواة مع الرجل، وذلك على جميع مستويات هياكلها.

5- ينبغي تطبيق نظام الحصص بالكامل في جميع مجالات السياسة، لا سيما الانتخابات، وذلك من أجل بلوغ هدف تمثيل الإناث بنسبة لا تقل عن 30 في المائة.

6- ينبغي أن تأخذ الميزانيات الحكومية في الاعتبار السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي تراعي المفهوم الجنساني وتلبي احتياجات الفئات الفقيرة والأسر التي ترأسها النساء.

7- تنبغي زيادة المشاركة النوعية والكمية للمرأة في النظام القضائي والمحاكم.

8- ينبغي إجراء مراجعة شاملة للقانون الجنائي والعقوبات المفروضة على مرتكبي العنف ضد المرأة، وكذلك تعديل التشريعات عند الضرورة بهدف القضاء على تلك الجرائم.

---

(50) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2009، بيان صحفي حول الذكرى العاشرة لليوم العالمي لمناهضة العنف ضد النساء: معاناة النساء الفلسطينيات في الضفة تتواصل وفي غزة تتصاعد. متاح على الموقع: http://www.pchrgaza.ps/files/ PressR/English/2009/120-2009.html.

9- ينبغي أن تتخذ الحكومة والمجلس التشريعي الفلسطيني موقفاً واضحاً من جرائم الشرف، وذلك من خلال تجريم تلك الأفعال.

10- ينبغي وضع وتطوير قانون حديث للأسرة يضمن حقوق المرأة في قضايا الزواج والطلاق وحضانة الأطفال.

11- ينبغي تعديل قانون الجنسية للسماح للمرأة بمنح جنسيتها لأطفالها.

12- ينبغي رفع الحد الأدنى لسن الزواج إلى 18 سنة للفتيان والفتيات، وذلك في سياق التركيز على ضرورة تعليم الفتيات.

13- تنبغي مراجعة الكتب المدرسية بدقة وبانتظام للتأكد من تصويرها للمرأة وللمساواة بين المرأة والرجل بطريقة إيجابية ومتسقة.

14- ينبغي اتخاذ الخطوات اللازمة لتسهيل توفير التسليف للمرأة، وخصوصاً تدريب المرأة وبناء قدراتها في مجال الأعمال التجارية والتنمية الاقتصادية.

المراجع

الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية للعام 2006، ما هو أبعد من الندرة: القوة والفقر وأزمة المياه العالمية، 2006.

الأمم المتحدة، منظمة الصحة العالمية، الأحوال الصحية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل، ج62/وثيقة معلومات/1، 14 أيار/مايو 2008.

السلطة الوطنية الفلسطينية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المؤتمر الصحفي الأول حول الأوضاع الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني في نهاية العام 2006 (حصاد 2006)، رام الله.

السلطة الوطنية الفلسطينية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007، كراس المؤتمر الصحفي لإعلان النتائج الأولية للتعداد (السكان، المباني، المساكن، والمنشآت)، شباط/فبراير 2008، رام الله.

السلطة الفلسطينية الوطنية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المرأة والرجل في فلسطين، قضايا وإحصاءات، 2008 (العدد الثالث)، رام الله.

السلطة الفلسطينية الوطنية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فلسطين في أرقام: 2008، أيار/مايو 2009، رام الله.

مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية- شمس، 2004، المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية. www.shams-pal.org.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2009، بيان صحفي حول الذكرى العاشرة لليوم العالمي لمناهضة العنف ضد النساء، معاناة النساء الفلسطينيات في الضفة تتواصل وفي غزة تتصاعد. http://www.pchrgaza.ps/files/PressR/English/2009/120-2009.html.

Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA). 2007. *Social and Economic Situation of Palestinian Women 2003-2006*. E/ESCWA/ECW/2007/Technical Paper.1.

Freedom House. 2002. *Palestine (Palestinian Authority and Israeli-Occupied Territories).* Available at: http://www.freedomhouse.org/template.cfm?page=180.

Human Rights Watch. 2006. *A Question of Security: Violence Against Palestinian Women and Girls.* New York: Human Rights Watch.

Johnson, P. and Kuttab, E. 2001. Where Have All the Women (and Men) Gone? Reflections on Gender and the Second Palestinian Intifada. *Feminist Review*. Vol. 69 (1): 21-43.

Kuttab, E. 2006. New Challenges for the Palestinian Women's Movement. *This Week in Palestine*. Issue 95.

Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA)-oPt. 2008. Protection of Civilians, summary data tables. Reports to the end of October 2008.

OCHA. 2009a. *Field Update on Gaza from the Humanitarian Coordinator*. Jerusalem: OCHA.

OCHA. 2009b. *The Humanitarian Monitor: April 2009*. Jerusalem: OCHA.

Palestine Monitor Factsheet. 2008. Updated on 18 December 2008 and available at: http://www.palestinemonitor.org/spip/spip.php?

Palestinian Basic Law (2003). Available at: www.palestinianbasiclaw.org.

Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS). 2009a. *The Labour Force in the Palestinian Territory.* Press release. Ramallah: Palestinian Authority.

PCBS. 2006b. *Impact of the Israeli Measures on the Economic Conditions of Palestinian Households.* Ramallah: Palestinian Authority.

PCBS. 2009a. *Labour Force Survey Annual Report: 2008*. Ramallah: Palestinian Authority.

United Nations Department for Economic and Social Affairs. 2008. *World Fertility Patterns.* New York and Geneva: United Nations.

United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA). 2008. *Prolonged Crisis in the Occupied Palestinian Territory: Socio-economic Developments in 2007 (Report No.3). Gaza*. Gaza: UNRWA.

World Bank. *Country Brief: Middle East & North Africa region–West Bank and Gaza.* Washington, DC: World Bank.

World Food Programme (WFP) and United Nations Food and Agriculture Organization (FAO). 2007. *Comprehensive Food Security and Vulnerability Analysis (CFSVA): West Bank and Gaza Strip.* Rome: WFP and FAO.

WFP, FAO and UNRWA. 2008. *Rapid Socio-economic and Food Security Assessment in the West Bank and Gaza Strip*. New York and Geneva: United Nations.

World Health Organization (WHO). 2006. *Country Cooperation Strategy for WHO and the Occupied Palestinian Territory 2006-2008*. Geneva: WHO.

WHO. 2009. *Health Situation in Gaza, 4 February 2009*. Available at: http://www.who.int/hac/crises/international/wbgs/sitreps/gaza_4feb2009/en/index.html.